

جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة

قطاع الاتفاقات التجارية

الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية
(جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية)

إعلان رقم (٦) لسنة ٢٠١٣

بشأن بدء إجراءات المراجعة النهائية لرسوم مكافحة الإغراق النهائية المفروضة على الواردات من صنف الحابكات المنزقة المسننة والمزودة بأسنان من معادن عادية أو لدائن المصدرة من أو ذات منشأ جمهورية الصين الشعبية طبقاً لأحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومى من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته (ويشار إليها فيما بعد باللائحة) ؛
وطبقاً لأحكام المادة (٣/١١) من اتفاق مكافحة الإغراق ، وطبقاً لأحكام المادة (٥٦) من اللائحة ؛

تلقى جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية (يشار إليه فيما بعد بسلطة التحقيق) طلباً من الصناعة المحلية لمراجعة رسوم مكافحة الإغراق النهائية المفروضة على الواردات من صنف الحابكات المنزقة المسننة والمزودة بأسنان من معادن عادية أو لدائن المصدرة من أو ذات منشأ جمهورية الصين الشعبية .

أولاً - الإجراءات :

بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٦ تقدمت شركة السلام للصناعات الحديثة لسلطة التحقيق بطلب لمراجعة رسوم مكافحة الإغراق النهائية المفروضة على الواردات المغرقة من صنف الحابكات المنزقة المسننة والمزودة بأسنان من معادن عادية أو لدائن المصدرة من أو ذات منشأ جمهورية الصين الشعبية ، حيث أشارت فى طلبها إلى أن إنهاء العمل بالرسوم المفروضة من شأنه أن يؤدي إلى احتمال استمرار الإغراق وتكرار الضرر على الصناعة المحلية مرة أخرى .

قامت سلطة التحقيق بفحص مدى دقة وكفاية البيانات التى وردت بطلب المراجعة المقدم من الصناعة المحلية وأعدت تقريراً للعرض على اللجنة الاستشارية بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٢ والتى قامت بدورها بالتوصية ببدء إجراءات مراجعة الرسوم النهائية بالنسبة لصنف الحابكات المنزقة المسننة والمزودة بأسنان من معادن عادية أو لدائن المصدرة من أو ذات منشأ جمهورية الصين الشعبية ومد العمل بالقرار الوزارى رقم ٦٥٩ لسنة ٢٠٠٨ ورفع توصيتها للسيد وزير التجارة والصناعة باتخاذ إجراءات بدء المراجعة النهائية للرسوم المشار إليها .

بتاريخ ٢٠١٣/٧/٢٩ وافق السيد الوزير على توصية اللجنة الاستشارية وفقاً لأحكام المادة (١٠) من اللائحة التنفيذية ، كما أصدر سيادته القرار الوزارى رقم ٤٦٦ لسنة ٢٠١٣ والذي تم نشره بتاريخ ٢٠١٣/٧/٣١ بجريدة الوقائع المصرية بالعدد رقم ١٧٦ (تابع) بشأن مد العمل بأحكام القرار الوزارى رقم ٦٥٩ لسنة ٢٠٠٨ بفرض رسوم نهائية لمكافحة الإغراق على الواردات من صنف الحابكات المنزقة المسننة والمزودة بأسنان من معادن عادية أو لدائن المصدرة من أو ذات منشأ جمهورية الصين الشعبية لمدة اثنى عشر شهراً لحين الانتهاء من إجراءات المراجعة .

ثانياً - الصناعة المحلية :

مقدم الطلب شركة السلام للصناعات الحديثة (ش.م.م) المنتج للمنتج المثل ، وتمثل الصناعة المحلية وفقاً لأحكام المادة (١٤) من اللائحة .

ثالثاً - المنتج محل المراجعة :

الحابكات المنزقة المسننة والمزودة بأسنان من معادن عادية أو لدائن ويخضع المنتج محل المراجعة للبند الجمركى التالى من التعريفه الجمركية المنسقة :

من البند 96 07 11 (مزودة بأسنان من معادن عادية) .

96 07 19 (غيرها) .

والمسمى المشار إليه هو المسمى الوحيد للمنتج محل المراجعة والبند الجمركى المذكور على سبيل الاسترشاد فقط .

رابعاً - احتمال استمرار أو تكرار الإغراق :

على ضوء البيانات التى قدمتها الصناعة المحلية تبين أن هناك إغراقاً وأنه فى حالة إنهاء العمل بالرسوم المفروضة فإن هذا سيؤدى إلى احتمال استمرار حدوث الإغراق بالنسبة للمنتج محل المراجعة .

خامساً - احتمال استمرار أو تكرار الضرر المادى :

تبين من تحليل بيانات الصناعة المحلية أن إنهاء العمل بالرسوم يمكن أن يؤدى إلى احتمال تدهور مؤشرات الصناعة المحلية التى تحسنت خلال فترة سريان الرسوم وبالتالي احتمال تكرار الضرر المادى الذى عانت منه الصناعة المحلية قبل فرض الرسوم بالنسبة للمنتج محل المراجعة .

سادساً - رسوم مكافحة الإغراق المطبقة حالياً :

الرسوم المطبقة حالياً تم فرضها بموجب القرار الوزارى رقم ٦٥٩ لسنة ٢٠٠٨ والذى تم مد العمل بها بموجب القرار الوزارى رقم ٤٦٦ لسنة ٢٠١٣

سابعاً - فترة المراجعة :

فترة المراجعة فى جانب الإغراق من ٢٠١٢/١/١ حتى ٢٠١٢/١٢/٣١

فترة المراجعة فى جانب الضرر من ٢٠٠٨/١/١ حتى ٢٠١٢/١٢/٣١

ثامناً - قوائم الأسئلة وجمع المعلومات :

من أجل الحصول على المعلومات الضرورية ، فإن سلطة التحقيق سوف تقوم بإرسال قوائم الأسئلة إلى المنتجين والمصدرين الأجانب المعروفين ، (وغير المعروفين من خلال سفاراتهم بالقاهرة) .

كما سيتم إرسال قوائم الأسئلة إلى الصناعة المحلية والمستوردين المعروفين للمنتج محل المراجعة .

على أنه يتعين على الأطراف غير المعروفة لسلطة التحقيق من المنتجين والمصدرين الأجانب ومستوردي المنتج محل المراجعة أن يعلنوا عن أنفسهم لسلطة التحقيق للحصول على نسخة من قوائم الأسئلة وذلك فى غضون خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان بالوقائع المصرية حتى يتمكنوا من تقديم ردودهم فى التوقيتات الزمنية المحددة .

كما يتعين على كافة الأطراف تقديم الردود على قوائم الأسئلة لسلطة التحقيق فى غضون ٣٧ يوماً من تاريخ الاستلام .

تاسعاً - أسلوب العينة :

وفقاً لأحكام المادة (٢٤) من اللائحة ، فإنه يجوز لسلطة التحقيق أن تلجأ لأسلوب العينة فى حالة وجود عدد كبير من الأطراف المعنية المتعاونة أو من المنتجات محل المراجعة .

١ - استخدام أسلوب العينة بالنسبة للمصدرين / المنتجين الأجانب :

من أجل مساعدة سلطة التحقيق فى تحديد ما إذا كان ضرورياً اللجوء إلى أسلوب العينة ، فإن جميع المنتجين / المصدرين الأجانب أو من يمثلهم من الناحية القانونية مطالبون بالاتصال بسلطة التحقيق وتقديم المعلومات التالية الخاصة بشركتهم أو شركاتهم وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان بالوقائع المصرية :

الاسم والعنوان والبريد الإلكتروني والهاتف والفاكس واسم الشخص الذى يمكن الاتصال به .

المبيعات بالكمية والقيمة وذلك بالنسبة للمنتج محل المراجعة الذى تقوم الشركة المعنية بتصديره إلى مصر فى الفترة من ٢٠١٢/١/١ حتى ٢٠١٢/١٢/٣١

المبيعات بالكمية والقيمة بالنسبة للمنتج محل المراجعة الذى تقوم الشركة المعنية ببيعه فى السوق المحلى بالصين فى الفترة من ٢٠١٢/١/١ حتى ٢٠١٢/١٢/٣١

الأنشطة المحددة للشركة فيما يخص إنتاج وبيع المنتج محل المراجعة .

الأسماء والأنشطة المحددة لجميع الشركات المعنية والتي تقوم بالإنتاج والبيع أو أيهما (تصدير وسوق محلى أو أيهما) وذلك بالنسبة للمنتج محل المراجعة .

أى معلومات أخرى ذات صلة والتي من شأنها مساعدة سلطة التحقيق فى عملية اختيار العينة .

بتقديم كافة البيانات المشار إليها فهذا يعنى موافقة الشركة على إمكانية أن تشملها العينة ، وإذا ما تم اختيار الشركة كجزء من العينة فإن هذا يقتضى ضمناً الرد على قوائم الأسئلة وقبول زيارة التحقق الميدانية ، وإذا ما عبرت الشركة عن عدم رغبتها فى إمكانية أن تشملها العينة فسوف يتم اعتبار ذلك عدم تعاون مع سلطة التحقيق .

للحصول على المعلومات التى تعد ضرورية لاختيار العينة بالنسبة للمصدرين / المنتجين الأجانب ، فإنه يجوز لسلطة التحقيق الاتصال بأى اتحادات معروفة للمصدرين / المنتجين فى جمهورية الصين الشعبية .

٢ - استخدام أسلوب العينة للمستوردين :

من أجل مساعدة سلطة التحقيق فى تحديد ما إذا كان ضرورياً اللجوء إلى أسلوب العينة ، فإن جميع المستوردين أو من يمثلهم من الناحية القانونية مطالبون بالاتصال بسلطة التحقيق وتقديم المعلومات التالية الخاصة بشركتهم أو شركاتهم وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان بالوقائع المصرية :

الاسم والعنوان والبريد الإلكتروني والهاتف والفاكس واسم الشخص الذى يمكن الاتصال به .

كمية وقيمة المنتج محل المراجعة التى تم استيرادها إلى مصر خلال الفترة من ٢٠١٢/١/١ حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ من الدولة محل التحقيق .

كمية وقيمة المبيعات من المنتج محل المراجعة المستورد فى السوق المحلى المصرى خلال الفترة من ٢٠١٢/١/١ حتى ٢٠١٢/١٢/٣١ أنشطة الشركة فيما يتعلق بالمنتج محل المراجعة .

الأسماء والأنشطة المتعلقة بجميع الشركات المرتبطة والتى تقوم بالإنتاج والبيع أو أيهما للمنتج محل المراجعة .

أى معلومات أخرى ذات صلة والتى من شأنها مساعدة سلطة التحقيق فى عملية اختيار العينة .

بتقديم جميع المعلومات المشار إليها فهذا يعنى موافقة الشركة على إمكانية أن تشملها العينة ، إذا ما تم اختيار الشركة كجزء من العينة فإن هذا سوف يقتضى الرد على قوائم الاستقصاء وقبول زيارة التحقق الميدانية ، وإذا ما عبرت الشركة عن عدم رغبتها فى إمكانية أن تشملها العينة فسوف يتم اعتبار ذلك عدم تعاون مع سلطة التحقيق .

للحصول على المعلومات التى تعد ضرورية لاختيار العينة بالنسبة للمستوردين ، فإنه يجوز لسلطة التحقيق الاتصال بأى اتحادات معروفة للمستوردين .

٣ - الاختيار النهائي للعينات :

جميع الأطراف المعنية يمكنها تقديم أى معلومات ذات صلة فيما يخص اختيار العينات لكن يجب أن يتم ذلك خلال الفترة الزمنية المحددة .
تعتزم سلطة التحقيق أن تقوم بالاختيار النهائي للعينات بعد التشاور مع الأطراف المعنية التى أبدت استعدادها لأن تشملها العينة .
يجب على الشركات التى تشملها العينة أن ترسل الردود على قوائم الأسئلة خلال الفترة الزمنية المحددة فى هذا الإخطار ، كما يجب عليها أن تتعاون مع سلطة التحقيق .
فى حالة عدم وجود تعاون كافٍ ، فيجوز لسلطة التحقيق أن تستند فى نتائجها على أفضل البيانات المتاحة .

عاشراً - عقد جلسات الاستماع :

طبقاً لأحكام المادة (٢٥) من اللائحة فإنه يجوز عقد جلسات استماع بمقر الجهاز لكافة الأطراف المعنية والأطراف الأخرى ذات المصلحة لعرض آرائهم وتقديم حججهم شريطة تقديم طلب كتابى للجهاز يتضمن الأسباب المحددة لطلب الاستماع ، على أن تعلن الأطراف المعنية والأطراف الأخرى ذات المصلحة عن رغبتها فى عقد هذه الجلسات وذلك فى غضون ٢١ يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان بالوقائع المصرية .

حادى عشر - زيارات التحقق الميدانية :

طبقاً لأحكام المادة (٢٦) من اللائحة فإنه يجوز لسلطة التحقيق القيام بزيارات التحقق للأطراف المعنية فى مقارهم لمراجعة المعلومات والبيانات المقدمة والحصول على أية بيانات إيضاحية أخرى تستلزمها إجراءات المراجعة .

ثانى عشر - التوقيينات الزمنية :

من أجل الحصول على معلومات عن الفترة الزمنية المحددة لتقديم المعلومات إلى سلطة التحقيق واستخدام أسلوب العينة وعقد جلسات الاستماع يتم الاسترشاد بالبنود (ثامناً ، تاسعاً ، عاشراً) المذكورة فى هذا الإعلان .

ثالث عشر - عدم التعاون :

فى حالة رفض أى طرف من الأطراف ذات المصلحة الاطلاع على بياناته أو تقديم بيانات ضرورية فى خلال التوقيينات الزمنية المحددة ، الأمر الذى من شأنه إعاقه مسار التحقيق أو تقديم بيانات غير دقيقة أو مضللة ، فإن سلطة التحقيق سوف تصدر قراراتها النهائية استناداً إلى أفضل البيانات المتاحة وفقاً لنص المادة (٢٧) والمادة (٣٥) من اللائحة .

رابع عشر - إتاحة الملف العام للأطراف المعنية :

تتيح سلطة التحقيق أثناء تحقيق المراجعة كافة البيانات غير السرية ذات الصلة التى تقدمها الأطراف المعنية وذلك من خلال الملف العام وتتاح هذه المعلومات لكافة الأطراف المعنية بمقر سلطة التحقيق بالقاهرة وذلك حتى صدور القرار النهائى .

عنوان المراسلة :

وزارة التجارة والصناعة

قطاع الاتفاقات التجارية

الإدارة المركزية للسياسات التجارية الدولية (جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية) .

أبراج وزارة المالية

البرج السادس - الدور التاسع

القاهرة ١١٤٧١

ش امتداد رمسيس - مدينة نصر - القاهرة - جمهورية مصر العربية .

عناية الأستاذ/ إبراهيم السجيني .

رئيس جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية .

تليفون : ٢٣٤٢٠٤٧٩ - ٢٠٢ . .

فاكس : ٢٣٤٢٠٧٨٤ - ٢٠٢ . .

بريد إلكترونى : TAS@ tas.gov.eg

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

مهندس / سعد حمدان حسين

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠١٣

٢٥٠٦٧ س ٢٠١٣ - ١٦٥٦